بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تطالب فيه المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته تجاه شرعنة صلاحيات بن غفير وسموترتش قبل فوات الأوان*

٢٠٢٢/١٢/٢٧

تنظر الوزارة بخطورة بالغة لإقرار البرلمان الإسرائيلي لما بات يعرف بقوانين بن غفير وسموترتش التي تشرعن الصلاحيات التي منحها نتنياهو لهما فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني وحياة المواطنين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عامة وفي قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وترى أن تمكين اليمين الإسرائيلي المتطرف من ممارسة رؤيته ومواقفه وسياساته تجاه الفلسطينيين من شأنها تكريس الاحتلال لأرض دولة فلسطين وتعميق الاستيطان الإحلالي فيها، واستكمال تأسيس نظام الفصل العنصري الأبارتهايد في فلسطين المحتلة، وتعطيه الوقت اللازم لاستكمال حسم مستقبل قضايا الصراع التفاوضية النهائية من جانب واحد وبقوة الاحتلال، بما يؤدي إلى تقويض فرصة تجسيد الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية تطبيقاً لمبدأ حل الدولتين.

تلاحظ الوزارة أن عصابات المستوطنين وجمعياتهم ومنظماتهم الاستيطانية التوسعية بدأت في وقت مبكر وقبل أن يتسلم نتنياهو وائتلافه الحكم في تنفيذ سياسة بن غفير وسموترتش على الأرض، لشعورها بالحماية والدعم والتشجيع من قبل المستوى السياسي القادم برئاسة نتنياهو والحصانة التي سيتمتعون بها بحماية من جيش الاحتلال، كما حدث في إقدام المستوطنين الاستيلاء على خمسة دونمات استراتيجية في وادي حلوة جنوب المسجد الأقصى المبارك، وكما هو حال التصعيد الحاصل في اعتداءات عناصر الإرهاب اليهودي الاستيطانية ضد المواطنين الفلسطينيين وأرضهم ومنازلهم وممتلكاتهم ومقدساتهم في الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، بهدف إلغاء الوجود الفلسطيني بالكامل من القدس وعموم المناطق المصنفة ج وتخصيصها كعمق استراتيجي للإستيطان الكولونيالي العنصري، بما يعني تحويل التجمعات السكانية الفلسطينية إلى جزر متناثرة غير مترابطة جغرافياً تغرق في محيط استيطاني ضخم وموحد ومرتبط بالعمق الإسرائيلي، في أبشع عملية ضم تدريجية صامتة للضفة الغربية المحتلة.

تؤكد الوزارة من جديد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلّف بنيامين نتنياهو يتحمّل المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تنفيذ هذه المخططات الاستعمارية ونتائجها الكارثية التي تهدّد بتفجير ساحة الصراع وتغلق الباب أمام الحلول السياسية السلمية للصراع.

---

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps27122022

تعبّر الوزارة عن استغرابها الشديد من صمت المجتمع الدولي تجاه الخطوات التي يتمّ إقرارها لشرعنة صلاحيات بن غفير وسموترتش فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وتعتبره امتداداً لازدواجية المعايير الدولية ونوع من الحماية لما هو قادم من انتهاكات وجرائم الاحتلال ولممارسات الفاشيين الجدد.

تطالب الوزارة المجتمع الدولي والدول كافة وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية تحمّل المسؤولية القانونية والأخلاقية والسياسية والإنسانية تجاه شعبنا ومعاناته وحقوقه الوطنية العادلة والمشروعة، وما تتعرّض له من مخاطر جراء استمرار الاحتلال والاستيطان، وجراء التهديدات التي يمثلها أمثال بن غفير وسموترتش وأتباعهما، وتطالب أيضا بعدم اكتفاء المجتمع الدولي التعبير عن مخاوفه وقلقه وتجاوزها باتجاه ممارسة ضغط حقيقي على نتنياهو لضمان عدم تنفيذ اتفاقياته غير القانونية والخاصة بالشأن الفلسطيني وحياة المواطنين الفلسطينيين، باعتبار تلك الاتفاقيات والتعهدات انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان واتفاقيات جينيف والتزامات إسرائيل كقوة احتلال.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/